

شفاء 3 حالات والإجمالي يرتفع إلى 67 حالة

«الصحة»: 20 إصابة جديدة بـ«كورونا».. وحالات تحت التقصي الوبائي



د. عبد الله الصند

جريدة من (كورونا) يصل مجموع من أربعين شفاؤهم من المرض إلى 67 حالة. أما بالنسبة للحالات التي تناقلت الرعاية الطبية والصحبة في أحد مستشفى وزارة الصحة فقد بلغ 188 حالة في حين بلغ عدد الحالات في العناية المركزة 12 حالة موزعة على ثلاثة حجرة وتنفس مستقرة.

وفقاً لبيان مركز الحجر الصحي المؤسسي فقد بلغ إجمالي عدد الذين أنتهاقونا فترات الحجر الصحي المقرر 910 أشخاص بعد القيام بكل الإجراءات الوقائية والتاكيد على خلو جميع العينات من الفيروس.

ووجه دعوة وزارة الصحة للمواطنين والمقيمين الكرام إلى الالتزام بكل القرارات والتوصيات الصادرة من الجهات الرسمية في بعض المناطق في الكويت والشويف الصناعية وبعض الإضافات المائية واتباع استراتيجية التباعد الاجتماعي والمشاركة في التحذيرية في العاصمة.

وكانت وزارة الأشغال العامة، إذ تولى أعمال فحص وختبار الحالات الجديدة، قد أعلنت عن انتشار الفيروس بين المخالطين وأخنواء انتشار الفيروس والقضاء عليه.

اليوم الـ25 للوزارة: إن الحالات هي سبع مرتبطة بالسفر إلى المملكة المتحدة بواقع (ست حالات لمواطني الكويت) و(حالة واحدة لقمة فلبينية).

وأضاف الصند أن الحالات المخالطة بلغ عددها 13 حالة (حالة لمواطن كويتي مخالط حالة مرتبطة بالسفر إلى السويد وهي مواطن كويتي أيضاً) وهناك (تسعة حالات من الجنسية الهندية مخالطة لثلاث حالات من الجنسية الهندية وهذه الأخيرة تحت التقصي الوبائي) وهناك (ثلاث حالات أخرى لجنسية البليغاري مخالطة لحالة من الجنسية البليغارية وهي كذلك وهي تحت التقصي الوبائي كذلك).

ولفت إلى تمركز العديد من الحالات والمقيمين التي ثبتت إصابتها بالمرض في بعض المناطق في الكويت مثل المهاجرة في الدولة وتوصيات تنظيم الصحة العالمية واتباع استراتيجية التباعد الاجتماعي واتصال المسؤولين بين المخالطين وأخنواء انتشار الفيروس والقضاء عليه.

أعلن وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح أمس الأحد شفاء 3 حالات جديدة من المصابين بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) ليارتفاع بذلك عدد الحالات التي تعافت وتماثلت للشفاء في البلاد إلى 67 حالة.

وقال الصباح: «أسس الصباح (كونا): إن التحذير والفحوص المخبرية والإشعاعية أثبتت شفاء هذه الحالات من الفيروس. وذكر أنه سيتم نقل هذه الحالات إلى البناج التأهيلي في المستشفى المخصص لاستقبال المصابين بالفيروس تمهد لخروجها من المستشفى خلال اليومين المقبلين.

وقد أعلنت وزارة الصحة الكويتية أمس تسجيل 20 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية ليارتفاع بذلك عدد الإصابات المسجلة في البلاد إلى 255 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله الصند في المؤتمر الصحفي

العنزي: المركز الحكومي للفحوصات وضبط الجودة والأبحاث يؤدي دوراً مهمَا

«الأشغال» تحرص على تطبيق جميع الإجراءات الاحترازية الخاصة بالوقاية من «كورونا»



م. عبد الحسن العنزي

أكد الوكيل المساعد لقطاع المركز الحكومي للفحوصات وضبط الجودة والأبحاث في وزارة الأشغال العامة الممهندس عبد الحسن العنزي على مواصلة قطاع المركز لأداء دوره في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والجهود الوطنية المبذولة للوقاية من «كورونا»، موضحاً أن قطاع المركز يؤدي دوراً غائلاً في الأهمية، إذ يتوخى أعمال فحص وختبار ضمن إمكاناته لضمان جودة المواد المستخدمة في الإنشاءات سواءً أكانت من المنشآت أو لأعمال الطريق أو لمشاريع الصرف الصحي والأمطار لتتأكد من صلاحيتها، والتتحقق من مطابقتها للمواصفات التقنية أو المواصفات الدولية أو المواصفات الكويتية أو المعايير العالمية، وفحص العينات الفنية لوزارة الأشغال العامة، وفحص العينات القائمة وتربيه التقنيين للمنشآت والطرق، ويغطي نطاقه القطاع المتابع التابع لوزارة الأشغال العامة والوزارات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص والمواطنين.

وقال العنزي: «تاتي أهمية موصلة المركز لدوره في ظل الظروف الاستثنائية كونه المسؤول عن إجراء الفحوصات والاختبارات الخاصة بالمشاريع التنموية التي تتوارد تفاصيلها وزارة الأشغال العامة منها على سبيل المثال لا الحصر، مشروع المطار مبني الركاب 2 ومشروع ميناء مبارك والمشاريع الانتشرانية الأخرى ومشاريع الطريق، ومحضراً أن هذه المشاريع لقطاع الصناعة بدراسته مستمرة دون توقف لذا تحتاج لفحوصات واختبارات فنية ومنحها الموافقة والاعتماد اللازم من المركز».

ومن بين زيارة وزيرة الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون الإسكان د. رنا الفارس ووكليل وزاراة م. إسماعيل الفياضي للمرکز في 18 مارس الجاري والتي كانت بقيادة نعمة معنوية كبيرة، ومحفزاً على بذل المزيد من الجهود والعطاء من قبل الكوادر الوطنية التي تعمل في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد».

وأوضح أن هذه الزيارة جاءت في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد».

وأضاف: «أتمنى أن الإدارات التي تؤدي دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية المختلفة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وتتابعه إرشادات داخل الـSHEA، وذلك تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية المختلفة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».

وأشار العنزي إلى أنه من بين الإدارات التي تؤدي

دورها إدارة السلامة، إذ تتوافق رسم السياسة العامة للسلامة الصناعية والسلامة والصحة

المهنية وبيئة العمل لوزارة الأشغال العامة من مباني أو شاريع بالتنسيق مع القطاعات الفنية

الخاصة، إضافة إلى اعتماد لائحة Safety

manual قبل الإشراف لكل مشروع على جهة، وذلك

تأسيساً على مبدأ الآمانة والمسؤولية».